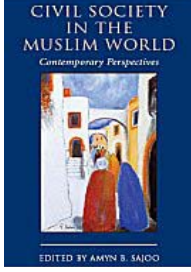




معهد الدراسات الإسلامية



المجتمع المدني في العالم الإسلامي: وجهات نظر معاصرة

تحرير: أمين ب. ساجو

لندن ونيويورك: إ. ب. تورس بالتعاون مع معهد الدراسات الإسلامية
2002

339 pp. ISBN 1 86064 858 4 (HB)

دليل قراءة بقلم فياض علي باي*

مقدمة

ما هو المجتمع المدني؟ ولماذا أصبح هذا المصطلح طناناً في وقتنا الحاضر؟ لم تحقق هذه العبارة انتشارها بعد أحداث 11 أيلول 2001 بل منذ أواسط ثمانينيات القرن الماضي، ويمكن القول بأن المناقشات والسجلات الفكرية حول موضوع المجتمع المدني قد جرت بشكل أو بآخر حتى قبل هذه الأحداث بين الناس والجماعات المتنوعة في العالم الإسلامي. مع ظهور الأحداث الحالية في الشرق الأوسط والحديث اللاحق عن إعادة إعمار العراق سواء بشكله المادي أو الاجتماعي أو البنية الاقتصادية والتحليل المستمر لمدى قدرة الدولة والشعب على تحمل مسؤوليات الديمقراطية وغيرها من الأمور قد ساهم بإكتساب مفهوم المجتمع المدني أهمية وارتباط بالواقع أكثر من ذي قبل. في سياق السعي وراء الإدارة المسؤولة والمشاركة السياسية فإن القلق حول الأمور المتعلقة بحقوق الإنسان والتعددية والمساواة بين الرجل والمرأة قد أخذت درجة مركزية في الدول المنتشرة من اندونيسيا والباكستان وطاجكستان وإيران وحتى تركيا ومصر ودول المغرب.

ترتبط هذه الاهتمامات المدنية بالأفراد كأعضاء في المجتمع في أي مكان يعيشون فيه وتعتبر اضطرارية بشكل خاص في المجتمعات الإسلامية لأن العنف السياسي وبعض ردود الفعل المعاكسة له تهدد بتقويض التراث الأخلاقي للحضارات الإسلامية كما ويُعرض للخطر دور هذا التراث في تطوير أوسع لثقافة المواطنة التي يُحترَم فيها كلا القانون وكرامة الإنسان.

وخشية من ميل البعض لتترك مثل هذه الاهتمامات باعتبارها أفكاراً تجريدية للغاية أو بعيدة جداً أو ليس لها أية صلة بالواقع فإنه من الجيد أن نتذكر أن فهمنا لهذه القضايا وارتباطنا بها يؤثر بإستجاباتنا الفكرية والاجتماعية والعملية للمشاكل الأقرب لوطننا. أينما يكن وطننا في هذا العالم فإن التسامح والتعددية وحرية الكلام والمساواة بين الجنسين هي غيض من فيض لمواضيع غالباً ما تتكرر يومياً في عناوين الصحف وحوارات الإذاعة وبرامج النقاش التلفزيونية.

يمكن فهم المجتمع المدني بشكل عام بطريقتين. هناك من يعتقد بأنها فكرة علمانية غربية لا علاقة لها بالبيئة التي يتفاعل فيها الدين والتقاليد مع الحياة اليومية. وهناك أيضاً من يؤكد أن المجتمع المدني والقيم الإسلامية الرئيسية

* مدير التعليم في قسم التنسيق بين معهد الدراسات الإسلامية وهيئة الطريقة والثقافة الدينية، لندن في آذار 2003 (تم تعديل النص في أيار 2003). أوجه شكري العميق للدكتور كريم جان محمد والأستاذ قطب قسام لقيامهما بمراجعة المسودات الأولى لهذا الدليل. أية أخطاء أخرى هي مسؤوليتي.

لم يكونوا وليسوا بمتعارضين، وبالأحرى عندما يتوفر البحث عن المواطنة الحديثة والديمقراطية فإن المجتمعات الإسلامية تحتوي على الشرارات التي تجدد هذا البحث وتغنيه إلى حد بعيد.

إن معظم الفصول في كتاب 'المجتمع المدني في العالم الإسلامي: وجهات نظر معاصرة' مع بعض الاستثناءات، هي عبارة عن منشورات قدمت من خلال سلسلة من الندوات التي استضافها معهد الدراسات الإسماعيلية تحت عنوان 'المجتمع المدني في معايير إسلامية مقارنة' وذلك بين تشرين الثاني 2000 وحتى تشرين الأول 2001.

يتحدث الكتاب الذي حرره أمين ب. ساجو الأفكار الرائجة والأفكار العلمانية عن العالم الإسلامي اليوم. ساهم في هذا الكتاب العديد من الباحثين الأكاديميين البارزين في هذا المجال ومن ضمنهم شيرين أكينر (جامعة الدراسات الأفريقية والشرقية، جامعة لندن) ومحمد أركون (من جامعة السوربون) وعزيز اسماعيل (معهد الدراسات الإسماعيلية) وتاير فارادوف (المركز الدولي للبحث الاجتماعي) وعبدو فلالي أنصاري (معهد دراسة الحضارات الإسلامية) وإرسن كالاشيو أو غلو (جامعة سابانشي) وافتخار مالك (جامعة باث- سبا) وزيبا مير حسيني (جامعة نيويورك) وأوليفر روي (معهد المركز الوطني للبحث العلمي) وأمين ب. ساجو (معهد الدراسات الإسماعيلية). سيستهيوي هذا الكتاب كل شخص يهتم بثقافة العصر الراهن والسياسات والدين وكذلك من يهتم بتحديات الحداثة المتعلقة بالمواطنة.

بنية و محتوى الكتاب

يلخص عظيم نانجي (معهد الدراسات الإسماعيلية) في مقدمته للكتاب وجهات نظر المؤلفين الذين ذكرناهم سابقاً كمحاولة لتفادي تقديم الإسلام وأثره على المجتمعات المسلمة من وجهة نظر موحدة. وهذا مناقض لما تميل إليه وسائل الإعلام العامة وبعض الكتابات الأكاديمية بتجاهل تنوع المجتمعات المسلمة ورسم صورة مبسطة جداً عن الإسلام. ويشير نانجي إلى أنه ينظر إلى بعض جوانب المجتمع الإسلامي بأنها "لا ترحب ببناء تراث مدني" (p. xi) وبأن أساليب التعبير المتطرفة في التقاليد الدينية هي نزعات تاريخية ليست مقتصرة فقط على المسلمين.

وعلى نحو أدق: هناك دليل وافر عن تعليم وأفكار وخبرات المسلمين والتي مكنت التوجيه الأخلاقي وبناء المؤسسات لدعم المجتمع الصالح. (p. xi)

يمتد هذا الإدراك عميقاً عبر تاريخ معظم الحضارات الإسلامية. ويتم التعبير عن التعاليم الأخلاقية في هذا النسيج المزخرف باعتبارها التزامات قانونية واجتماعية وشخصية في الحياة الثقافية والفكرية. يتابع نانجي ليتبين بأن الأخلاقيات تتركز على القيم حيث أن تفكير أي شخص بما هو صح أو خطأ أو بما هو جيد أو سيء هو في الحقيقة تفكير أخلاقي وعندما تكون هذه القيم مجتمعة أو مشتركة فإنها تعطي أفضل قاعدة للمجتمع المدني وخاصة عندما تكون أيضاً "مدعومة بالتعليم ومثبتة بمؤسسات عامة ومدنية قوية وضمن الإطار الجماعي" (p. xii). يختتم نانجي قوله بطرح السؤال التالي:

هل تستطيع المجتمعات المسلمة أن تستند على إطار الالتزام الأخلاقي والاجتماعي الموروث وأن توفق بين هذه القيم ونماذج الحكام الذين يساهمون في البحث العام عن نظام أخلاقي لهم وللآخرين الذين يعيشون معهم؟ (p. xii).

و بمعنى آخر، هل يمكن أن يدمج المسلمون تقاليدهم المتمثلة بالالتزام بالمجتمع وبالقيم والأخلاق مع أنظمة الحكم الأخرى والتي تسعى أيضاً للتمييز بين الخطأ والصواب حتى يستفيدوا منها مع من يشاركونهم سياق الحياة؟

يصف أمين ساجو في الفصل الأول من الكتاب والذي يحمل عنوان "مقدمة: البحث والتراث المدني" باختصار كيف تستخدم اللغة والمفردات المتعلقة بالمجتمع المدني من قبل الأكاديميين والنشطاء في مجال التنمية وحقوق الإنسان ومن قبل الفنانين والمفكرين والحكومات والوكالات السياسية والوكالات المالية العالمية. يشير إلى أن الطريقة التي تستخدم بها:

تتراوح بين الوصف المباشر للمؤسسات والهيئات الغير حكومية والتي تعتبر أساسية للمحافظة على المشاركة في الديمقراطية الحديثة، وبين التعبير التحليلي عن القيم - الحرية الفردية والتضامن الاجتماعي والتعددية وعدم العنف- التي تصون التراث المدني النشط (صفحة 4).

يبدأ ساجو بتلخيص بعض النقاشات التي تم اقتراحها حول التباين في المجتمع المدني ضمن البيانات المسلمة. فعلى سبيل المثال يناقش العالم التركي شريف ماردن بأنه في حين أن المدنية هي فكرة مشتركة بين مختلف الحضارات فإن المجتمع المدني- والذي يعطي الأولوية كما يقول " لسيادة القانون والوكالة الإنسانية واستقلال المجتمع والأفراد عن الدولة" (صفحة 2)- "ليس مجتمعاً مدنياً بل هو حلم غربي وطموح تاريخي" (صفحة 1). وفقاً لهذه العبارات يمكن أن تعود فكرة المجتمع المدني إلى أوروبا في العصور الوسطى. وتعبير أكثر دقة فإن ماردن كما الكثيرين غيره يضع المجتمع المدني في عصر ما بعد التنوير حيث ينظر إلى المطامح الروحية والسياسية والإقتصادية "من خلال الحريات والتضامن المؤسساتي" (صفحة 1).

إن القول بأن المسلمين يتوقون "للتوازن الاجتماعي والذي يترعرع تحت رعاية زعيم عادل" (صفحة 2) إنما هو خطوة صغيرة للتعريف بفكرة النفوذ الساحر للحاكم في المجتمعات المسلمة الذي يتحكم ويطغى على سيادة القانون.

يقال أيضاً أنه على الرغم من أن المجتمعات المسلمة في البيئة الحالية يمكن أن تكتسب جوانب من الحداثة الغربية مثل المؤسسات الإقتصادية والسياسية وتطبيق الديمقراطية فهذا لا ينتقص شيئاً من الحقيقة أن أحلام المسلمين وطموحاتهم تبقى مختلفة عن أحلام وطموحات المجتمعات الغربية نتيجة لإختلاف التراث سواء أكان ذاكرة إسلامية مشتركة أو مجتمع ما بعد الصناعة. تركز المواطنة الفعالة وبالتالي المجتمع المدني على الحرية الفردية. من المؤكد أن هذه الحرية في المجتمعات المسلمة إذا لم تكن محيرة فهي مبدئياً غير منشودة.

إذا كانت الحالة فعلاً هي أن المجتمع المدني مفهوم مرتبط بالتطور التاريخي للمجتمع الأوروبي الغربي وشمال الأطلسي فإن ساجو يسأل:

لماذا هناك استعداد للإعتراف بالآفاق المستقبلية للأحلام التشيكية والهنغارية والبولندية والرومانية والسلوفاكية ... والأحلام الأرجنتينية والبرازيلية والتشيلية والمكسيكية ... والأحلام الصينية والفلبينية والفيتنامية وأحلام كوريا الجنوبية في إعطاء الصفة المؤسسية للأطر السياسية والإقتصادية والقانونية للثقافة المدنية؟ (صفحة 3).

يتابع فيسأل فيما إذا كانت ذاكرتهم الجماعية ليست مميزة بقدر ما هي كذلك عند الغرب، أو لماذا لا يكتفون بالالتزام بالمدنية في الحياة العامة والإستمرار بالإرث الحضاري البوذي أو الكاثوليكي أو الكنفوشيوسي أو المسيحي الأرثوذكسي وغيرها من التراثات الحضارية الأخرى؟ (صفحة 3).

يتسائل إلى جانب ذلك فيما إذا نظرت هذه التراثات الفكرية للحرية الفردية بنفس الطريقة التي نظرت لها تقاليد البروتستانت في أوروبا الشمالية، "وإن لم يكن كذلك فكيف يحملون بالمواطنة الحديثة وما يلزمها من الحريات السياسية؟" (صفحة 3).

يعترض ساجو على مجموعة المزاعم القائلة بأن تميز الذاكرة الجماعية للإسلام أو للشرق الأوسط يجعل القيم الإسلامية "غير متوافقة من الأساس إن لم تكن معادية بشكل فعلي للمجتمع المدني الحديث" ويناقش ساجو بأن هذه الإدعاءات "مبنية على افتراضات مشكوك فيها" (صفحة 7) سواء من الناحية التجريبية أو التجريدية. يطمح الكاتب في تحرير هذا الكتاب "لشرح كمية ونوعية حقائق التعددية" (صفحة 8) في المجتمعات المسلمة أخذاً أمثلة من الجمهوريات التي نشأت حديثاً في آسيا الوسطى والقوقاز بعد انهيار الاتحاد السوفييتي. يشير أيضاً إلى أن المسلمين المنتشرين في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية اليوم لديهم جذور فكرية وسكانية تؤثر بالطبيعة المتطورة للمواطنة والمجتمع المدني ضمن تلك الدول حتى عندما يؤثرون بالتطورات التي تحدث في أراضي أسلافهم (صفحة 8).

إن هذه القضايا بالتأكيد غير محدودة بالنسبة للإسلام أو للمسلمين. لكن كما يوضح ساجو بأن ما نتعلمه من هذه الأمور هو أنه يصبح من الصعب أكثر فأكثر أن نعلل الإشارة للإسلام من الناحية التوحيدية سواء من ناحية الإيمان أو التاريخ أو الوضع الإقتصادي الإجتماعي.

لقد أكد سمو الأغا خان كثيراً على هذا التنوع ضمن الإسلام. ففي جزء من مقابلة مع مجلة العالم الإقتصادي في باكستان ودول الخليج (Pakistan and Gulf Economist) بمناسبة اليوبيل الفضي في آذار 1983 قال سمو الأغا خان:

دليل قراءة عن "المجتمع المدني في العالم الإسلامي: وجهات نظر معاصرة"

هناك تنوع كبير ضمن السكان المسلمين في أنحاء العالم، فهم من خلفيات عرقية مختلفة ولغات مختلفة وتراث ثقافي مختلف وطالما أن كل الشرائع في العالم الإسلامي خلاقة ونشيطة وتتمتع بالعافية فإن هذا التنوع يعتبر مصدر قوة وليس مصدر ضعف.

يقول ساجو : ليست غاية الكتاب وصف "النطاق الكامل للحياة المدنية في العالم الإسلامي العام - أو بالأحرى العوالم الإسلامية" (صفحة 18) ولكن ليعنون بعض القضايا الفكرية والعملية التي تؤثر على آفاق المجتمع المدني في الجماعات والمجتمعات ضمن العالم الإسلامي وخارجه. وضمن سياق أوسع لأفكار القانون والعقل والعدالة فإن الميراثات الإسلامية بما تشمله من نصوص مقدسة وفكر وتطبيق عملي لها مضمون عظيم باعتبارها "مصادر غنية بتعابيرها عن التضامن الاجتماعي والتعددية والأخلاق" (صفحة 18).

في المقالة التالية "تحديد مكانة المجتمع المدني في السياق الإسلامي" يرى محمد أركون أن المجتمع المدني هو أحد تلك المفاهيم الحديثة التي تتعرض للنقاش المستمر في المجتمعات المعاصرة إلى جانب الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان والمواطنة والعدالة والسوق الحرة (صفحة 35).

و يحذر من أخذ جوانب محددة من الثقافة المدنية الغربية وتطبيقها كمعايير للمجتمعات المسلمة المتحولة. لأن فعل ذلك سيؤدي إلى فصل هذه المفاهيم "عن السياقات الفكرية والتاريخية والثقافية والوجودية لنشوءها وأصلها وتحولها" (صفحة 35). هذه هي الحالة الخاصة إذا لم يكن لعملية التفكير الفعلية حول هذه المفاهيم أية جذور أو أن هذه العملية لم تبدأ في التجربة التاريخية التي تشكل الذاكرة الجماعية لكل فئة إجتماعية" (صفحة 35). كما ويحذر أيضاً من المقاربة العكسية وذلك بإختيار جوانب من المجتمع الغربي وتحليل الماضي الإسلامي وفقاً لها بناءً على قراءة خيالية للتاريخ. يناقش أيضاً بأن حصر الدراسات والتحليلات ببنية السلطة الوطنية والعالمية فقط سيؤدي على الحواجز الفكرية بين العالم النامي و العالم المتطور.

بالنتيجة فإن على البحث الأكاديمي أن يخطر في عملية تنظيم القيم الديمقراطية والسلطة والثروة وتحرير وضع الإنسان تحت مختلف الأنظمة وضمن مختلف المجتمعات بما في ذلك المجتمعات العاجزة والعائمة (صفحة 36-7).

إن التخلّص من أطر التفكير التي تعرقل المسارات المتعددة للبحث وبناء "الحقائق" الفردية، بالنسبة لأركون، هي مطلب أساسي للمجتمع المدني. كما أن أفضل الطرق للوصول لذلك يكمن في "حالة جديدة من الإدراك، وخيال متمكن أكثر، وذاكرة جماعية شاملة وموسعة- المجتمع المدني العالمي" (صفحة 59).

في الفصل التالي من الكتاب بعنوان "النفوس، المجتمع، المواطنة والإسلام" يتابع عزيز اسماعيل في سياق وضع ممارسة الحياة المدنية ضمن تعاملات المسلمين مع الحداثة. تهدف مقالته إلى تقييم فكرة النفس. "وهي الفكرة التي تشكل الأرضية، وتدخل في صلب كل الافتراضات، بالنسبة للمجتمعات الديمقراطية الحديثة المتحررة" (صفحة 63). هدفه الثاني بعد الإشارة إلى أهمية هذه الأفكار في تطور "النظام المدني الليبرالي في السياق الإسلامي" (صفحة 63) هو توضيح كيفية ارتباطهم بالأفكار الأخرى المتعلقة بالإسلام.

يحاول اسماعيل أن يبرهن أنه من غير الحكمة أن نتوقع المجتمع المدني بصيغة مجتمع مدني إسلامي صرف كما لو أهملنا أهمية السياق الإسلامي في بناء المجتمع المدني والتفكير به. لقد انبثقت القيم المتمثلة بالتنوع والتعددية والحرية والانفتاح... إلخ، من التقاليد التاريخية. لا يمكن أن نتوقع ظهور الأخلاقيات المتحررة بشكل تلقائي نتيجة تنشئة المجتمعات المختلفة لتقاليدها الخاصة بها. يصوغ اسماعيل الفكرة كالتالي: "هذا الرأي المتحرر يجب أن ينمو ضمن هويات تاريخية خاصة" (صفحة 74) وعلى الرغم من أن على هذا الرأي أن يتخطى الهويات المحددة لكنه يجب أن لا يضعفها في أي حال من الأحوال.

بكلمات أخرى وكما وضحتها سمو الأغا خان في المقابلة التي أشرنا إليها سابقاً: يجب دعم أولئك الناس الذين يمارسون دين الإسلام في أرجاء العالم ضمن بيئتهم الخاصة بما يشمل خلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية والسكانية والعرقية الخاصة. وهذا من وجهة نظري ما سيجعل مستقبل المسلمين قوياً.

في فصل لاحق عن المغرب بعنوان "الدولة والمجتمع والعقيدة" يبحث عبد الفلالي الأنصاري بعض التطورات المدنية المحددة. يتضمن المغرب الدول التالية: المغرب والجزائر وتونس (شكل رقم 1). تركز الحياة المدنية في المغرب على تحديد وتحجيم سلطة الدولة. في المغرب وبسبب ضعف الدولة فالتركيز يكون عفوياً لملء فجوة

تنظيم النشاطات الاجتماعية وتوفير الخدمات الاجتماعية الحيوية. يقول الكاتب إن ”التجربة التاريخية للمغرب يمكن أن تلقي ضوءاً مفيداً... على توقعات المجتمع المدني ضمن المنطقة وربما خارجها“ (صفحة 296). يمكن أيضاً أن تساعد على تحدي تفكير الأكاديميين الذين يعتبرون الإسلام بنية واحدة ليقارن بالمفهوم المعاكس المتمثل بأسئلة مثل: ”هل ينسجم الإسلام مع الحداثة؟“ و ”هل يستوعب الإسلام الديمقراطية؟“.



شكل رقم 1: خريطة المغرب

إضافة لذلك فإن هذه التجربة التاريخية يمكن أن تذهب لتساعد في تنفيذ ”بعض الاستخدامات الحالية لمصطلح المجتمع المدني وتوضيح فهمنا له“ (صفحة 297) مثلما يفعل الكاتب فلاي أنصاري نفسه.

نتنقل الآن من المغرب إلى إيران (شكل 2). توضح زيبا مير حسيني في الفصل: ”مناقشة المرأة: الجنس والمكانة الاجتماعية في إيران ما بعد الثورة“ كيف تحل الصحافة محل الأحزاب السياسية في البيئة التي يكون فيها الاختيار الديمقراطي محدوداً. تعتبر حظوظ المرأة في الصحافة، بشكل خاص، معياراً مهماً لمرتبة المجتمع المدني حيث أنها ليست فقط إحدى الطرق التي قد تستخدمها المرأة في المجال العام في الجمهورية الإسلامية لتناقش وتفاوض من أجل حقوقها في القانون و المجتمع، و لكن أيضاً لتبرهن عن ”إمكانية الإصلاحات السياسية في خلق المجتمع الديمقراطي ضمن محيط الجمهورية الإسلامية“ (صفحة 96). و بالفعل تتم انتقادات المرأة للقانون في إيران بمفردات تتكلم عن أخلاق العدالة والمساواة في عبارات مستقاة من الشريعة.

لقد سيطرت الشريعة، في المناطق التي تعمل بها، على الحياة العامة مع أن الأخلاق الاجتماعية قد لعبت دوراً هاماً وثابتاً بين المسلمين. يوضح أمين ساجو في مقالته الثانية عن ”الأخلاق في المدنية“ أن الليبرالية المعاصرة تفصل التعاليم الأخلاقية عن التعاليم المدنية على الرغم من حقيقة أن المجتمع المدني قد نُظر إليه سابقاً على أنه ”الصرح الأخلاقي للعلاقات الإنسانية“ (صفحة 214). عندما تطبق هذه الليبرالية في البيئات الإسلامية فمن الواضح أن المجتمع المدني سيواجه عقبات دينية وإيديولوجية وتاريخية كبيرة. يحدث هذا بشكل خاص بسبب الاعتقاد باندماج مجالات الدنيا والدين والدولة وبسبب الفكرة المأخوذة عن الأمة كمجتمع متفوق.

التناول الليبرالي للمجتمع المدني يرى هذا كمعضلة لأنها نفسها تركز على ”وجود عالم متعدد وعلماني يرتبط فيه الأفراد بحرية مع الآخرين خارج نطاق تحكم الدولة“ (صفحة 214). يقول ساجو بأن هناك ”حاجة لفصل

مؤسسات الدولة والدين والمجتمع كحاجة أخلاقية وديمقراطية حديثة مشتركة“ (صفحة 226) إذ أن هذا سيؤهل بشكل خاص الروح المدنية للإسلام ويُغنيها. يحذر ساجو من أن محاولات تحديد وتنظيم الحياة المدنية بالأخلاق ليس بأي حال بديلاً عن سيادة القانون. مع ذلك فإن هناك أسباب استراتيجية وأخلاقية لوضعها كذلك، وليس أقل منها تلك التي لها تأثير على قضية العنف السياسي، عندما تصبح الدولة أو سلطة القانون ضعيفة. وتقع مسؤولية الحفاظ على النظام على عاتق الأخلاق.

يأخذنا هذا للانتقال لفصل بعنوان ”أفاق المجتمع المدني في طاجكستان“ للكاتبة شيرين أكينر. ”عانت طاجكستان (شكل 3) لما يزيد عن قرن من الزمن من الأذى والإضطراب المتواصل“ (صفحة 150). لم يبدأ التخلص من آثار الحرب الأهلية الوحشية (1992-1994) والتي كانت البلاد مقحمة فيها بعد الإستقلال حتى الآن. يتعلق منهج أكينر بتفحص الوضع كما هو وليس بحسب أحكام مسبقة عن ما يفترض أن يكون عليه من القيم مع التركيز على البحث بكيفية الوصول لهذه القيم والأهداف (صفحة 150).

تبدأ أكينر بإعطاء خلفية تاريخية موجزة عن الأمة الطاجيكية والدولة الطاجيكية وتستمر بإستعراض عملية تحديثها من حيث الإنتعاش الإسلامي والتسييس المدني وصولاً إلى نشوب الحرب الأهلية ومن ثم تتناول بعض جوانب طاجكستان في مرحلة ما بعد النزاع وطبيعة الجمعيات الطوعية الغير رسمية الموجودة قبل التركيز على قضية غورنو بادخشان وهي منطقة تقع في شرق البلاد وتتمتع بحكم ذاتي والتي قد ”توسعت فيها نشاطات شبكة الأغا خان للتنمية إلى جانب برامج التنمية والإعانة الأخرى لتصبح برنامجاً متكاملًا من التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتعليمية والثقافية“ (صفحة 178).

وهي تعترف بالجوانب الإيجابية للبرنامج مشيرةً إلى أنه ”من المهم أن نخفف من التفاؤل من خلال إدراك أن عدة مشاريع لا تزال في مرحلة مبكرة من التنفيذ“ (صفحة 181) وحتى الآن، محددة جغرافياً. وبشكل عام فهي متفائلة إلى حدٍ ما ”بالتقدم في مرحلة ما بعد الصراع بإتجاه إعادة البناء والتنمية في طاجكستان“ (صفحة 186). وتختتم أكينر بعبارة ”إن المستقبل المتوقع اليوم بمشر بالخير أكثر من أي وقت آخر في العقد الماضي“ (صفحة 198).



شكل رقم 2: خريطة إيران



شكل رقم 3: خريطة طاجكستان

يرى أوليفر روي في مقالة متصلة بعنوان "التراث السوفييتي وحقائق المساعدات الغربية في آسيا الوسطى الجديدة" أن هناك ثلاثة أفكار مطبقة عن المجتمع المدني ضمن محيط آسيا الوسطى. كل واحدة منها تأخذ بعين الاعتبار حدوداً عامة بالإضافة إلى جوانب محددة من ظروف ما بعد الحقبة السوفييتية.

الفكرة الأولى هي:

شبكات من المواطنين الأحرار: جمعيات مهنية واتحادات وأحزاب سياسية وجماعات المصلحة العامة والتي تخلق المجال والحيز السياسي كشرط لبناء الديمقراطية وسيادة القانون (ص 123).

هذا الوضع المتمثل بالعاملين في مجالات المساعدات الإنسانية والمنظمات الدولية ومساعدتهم العاملين في المنطقة يعتبرون الديمقراطية وحقوق الإنسان وسلطة القانون كمفاهيم عالمية يجلبها "المواطنون الأحرار والذين ليسوا ملتزمين بأية روابط جماعية أو مشتركة ويدخلون بحرية في الجمعيات للعمل من أجل المصلحة المشتركة" (صفحة 124). يرى الناس المحليون هذا المنهج مجرداً ومثالياً بالإضافة أيضاً لكونه وليد تطورات تاريخية غربية حدثت عبر القرون قبل أن تأخذ شكلها الحالي والتي تطبق الآن قسرياً على جيل واحد.

تدور الفكرة الثانية حول شبكات التضامن التقليدية والتي تمكن الناس إما من مواجهة الدولة أو من ملء الفجوات التي خلفها ضعفها أو فسادها. القضية هنا وبوضوح هي "تحديد المدى الفعلي للمجتمع التقليدي في آسيا الوسطى" (صفحة 124).

تطرح الفكرة الثالثة المجتمع الديني المدني حيث "يلتزم مجتمع المؤمنین بالعيش حسب قيم وأخلاقيات دينهم (الإسلام في هذه الحالة)" (صفحة 124). من المؤكد أن مثل هذا الإطار لن يسمح فقط بالحفاظ على الشرعية والهوية الأصلية بل وسيكون أيضاً قادراً على مواجهة تحدي التأثيرات الغربية. يناقش روي بأن الفكرة الثانية وهي شبكات التضامن النامية محلياً هي التي سوف تمهد الطريق فعلياً لتنمية المجتمع المدني الحديث.

بالفعل وكما أشار سمو الأغا خان في مقابلة المجلة التي ذكرناها سابقاً فإن روي أيضاً يؤكد أن بناء المجتمع المدني سيكون ممارسة ذات معنى أكبر إذا تم وفقاً للأسس الاجتماعية كما هي موجودة وتتطور بدلاً من النماذج الحسية المجردة والمستمدة من مكان آخر مختلف من حيث الثقافة المدنية" (صفحة 144).

يتضح هذا المبدأ في مقالة تاير فارادوف بعنوان: 'الحالة الدينية والمجتمع المدني في أذربيجان ما بعد الحقبة السوفيتية: نظرة إجتماعية'. كانت غايته الرئيسية تحديد نماذج مختلفة للتدين ترتبط بالحياة المدنية في أذربيجان (شكل 4) اليوم. تكون الأسئلة التالية أرضية وجهة نظر فارادوف الأساسية:

ماهي الوجهات والميزات الغربية الرئيسية في تطور الأساليب الدينية في أذربيجان في حقبة ما بعد الإتحاد السوفيتي؟ ماهي العوامل المحددة التي تتحكم بنزعة زيادة التدين بين المواطنين؟ كيف يمكن أن يؤثر الدين على مغزى الحياة العامة والفردية؟ هل يميل الرأي العام من حيث التنظيم الإجتماعي إلى النزعات الدينية أكثر أم إلى النزعات الدنيوية؟ هل هناك عوامل تعديل يمكن أن تقود إلى تسييس الإسلام في المستقبل؟ (صفحة 194).

تشير نتائجها إلى إرتفاع حالات التدين في مجتمع أذربيجان منذ الإستقلال عن الإتحاد السوفيتي. بالنسبة لبعض الأذربيجانيين:

الإرتباط الديني يفرض إلتزاماً بالأعراف والتقاليد التي توجه التصرفات اليومية وتوفر المعيار للأحكام الشخصية والإجتماعية. التدين من الناحية التقليدية من حيث الإلتزام بالطقوس والقواعد الدينية والإرتباط بالمنظمات الدينية قليل بشكل ملحوظ (صفحة 211).

يقول فارادوف أن هذا يعود لحد ما إلى النقص في المادة التعليمية المتوفرة. على أية حال يستطيع الفرد في المجتمع الأذربيجاني أن يعبر عن الهوية الشخصية - كمسلم في معظم الحالات وليس كلها- وأن يساهم أيضاً بمجموعة متنوعة من النشاطات الإجتماعية لها غرض ديني واضح (كبناء جامع) (صفحة 211).



NATIONAL GEOGRAPHIC marcopolo
XPEDITIONS
www.nationalgeographic.com/xpeditions

شكل رقم 4: خريطة أذربيجان

وهي ظاهرة يحتوي مضمونها المدني بوضوح على مجال متسع للتعبير عن هوية المرء.

في المجمل يبدو أن الدين في أذربيجان يعتبر بشكل كبير ومتساوٍ التزاماً أخلاقياً وثقافياً اجتماعياً بالإضافة إلى كونه التزاماً روحياً. من هنا يمكن رؤية الإسلام باعتباره مرتبطاً بالوطنية بالإضافة للتعددية والتسامح والعمل المدني وتمثل هذه الظاهرة محاولات الدولة في مناطق أخرى من آسيا الوسطى والتي تعتبر أقل نجاحاً في هذا الصدد.

يبدو أن الدعم الأذربيجاني لتنظيم الدولة للنشاطات الدينية قوي تجاه حماية الأمن الوطني وتخصيص الإسلام ليعكس "الأخلاق الحديثة للمجتمع المدني" (صفحة 212)، على الرغم من بقاء العديد من المواطنين قلقين من النزعات السلطوية للحكومة الحالية.

يمكن النظر لهذا النوع من الاستقبال للقيم الغربية (التغريب) كمبول متزايدة باتجاه الإسلام العلماني. يُضرب المثل عن هذا غالباً بتركيا (شكل 5) كمثال عن المجتمع المدني. يشير الكاتب إرسن كالايغ أوغلو في مقالته "الدولة والمجتمع المدني في تركيا" أن المجتمع المدني "قد عانى أطواراً من الإنكسار الخطير ورد الفعل السريع" (صفحة 249). يطمح كالايغ أوغلو إلى تقييم العلاقات بين المجتمع المدني والدولة في بيئة ثقافية شكلتها الهوة بين المركز والمحيط وبين بيئة سياسية-اجتماعية ذات تغير سريع ومضطرب وهائج (صفحة 249).

عانت تركيا من تموجات في عملية إحلال الديمقراطية منذ الحرب العالمية الثانية ويوضح تحليل كالايغ أوغلو أن الحياة المؤسساتية والتي تشكل قلب المجتمع المدني قد أسست في تركيا وتشمل مجموعة من "الإهتمامات الاجتماعية والإقتصادية والثقافية والتنمية والسياسية مع قدرات مختلفة لتنظيم الموارد السياسية والسيطرة عليها" (صفحة 259). لكن المساهمة الاجتماعية الفعالة في هذه المؤسسات محدودة لأن الغالبية تقع تحت تأثير الروابط الدينية والموثوقة والمحلية والإقليمية والإقتصادية.

لا تعارض الدولة هذه المؤسسات وبالحقيقة كثيراً ما تقوم بدعمها وخاصة عندما تكون مبنية لتلبية الحاجات العامة. لكن كالايغ أوغلو يشير إلى أن الدولة لا تملك إلا القليل من التعاطف أو التهاون تجاه الجمعيات التي تدفع تجاه "تغييرات جذرية في النظام الجمهوري أو النظام السياسي" (صفحة 260). من الأمثلة عن هذه المؤسسات تلك التي تحارب بشدة من أجل إقامة نظام فيدرالي أو تلك التي تحاول الوصول لمكاسب خاصة بناءً على أسس عرقية أو حتى النساء اللواتي يغطين رؤوسهن بالحجاب وفقاً لأسس دينية" (صفحة 260).

إن ضعف الدولة رغم تسلطها يمنع تطور المجتمع المدني لأن "الدولة الضعيفة توسع مواردها وتعزز قدرتها بتجاهل جزء كبير من المجتمع المدني والتي لا تستطيع بأي حالة من الأحوال أن تحكم وتسيطر" (صفحة 261).

بالنتيجة فإنه يتم فقط "مراقبة وملاحقة وقمع المؤسسات التي تشكل خطراً على الأمن". أما المؤسسات الأخرى فإما تترك وشأنها أو تُشارك بشكل تعاوني" (صفحة 261).

الأشياء تتغير كما يوضح كالايغ أوغلو في قضية مطالبة النساء المحجبات بإدراج تغطية الرأس ضمن قانون الحريات الشخصية المعاصر. يمكن لشبكات التضامن والثقة الأقدم والأصيق والمرتكزة على القرابة أن تجد تعابير أحدث عن الحياة المؤسساتية كذلك التعابير التي تدل على المدنية بدلاً من العرقية.

المشاكل المتعلقة بإنخفاض ثقة العامة وسياسات الهوية وعدم ثقة الدولة بالمنظمات المدنية والسجال حول دور الدين في الحياة العامة تبقى ميزة واضحة لباكستان (شكل 6) اليوم. يناقش إفتخار مالك في مقالته "بين سياسات الهوية والسلطوية في باكستان" الحالة الدقيقة لباكستان مع الأخذ بعين الاعتبار المجتمع المدني في البيئة الإسلامية العلمانية والتعددية في جنوب آسيا حيث تبحث استجابات مواطنيه للاستبيانات الرسمية والغير رسمية "في عام 1997 عن حوالي خمسين قضية حساسة تواجه الأمة على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية" (صفحة 285).



NATIONAL GEOGRAPHIC **marcopolo**
XPEDITIONS
www.nationalgeographic.com/xpeditions

شكل رقم 5: خريطة تركيا



NATIONAL GEOGRAPHIC **marcopolo**
XPEDITIONS
www.nationalgeographic.com/xpeditions

شكل رقم 6: خريطة باكستان

يوضح بأنه على الرغم من المعوقات المذكورة آنفاً فمن الواضح أن "الباكستانيين العاديين يرون المستقبل في إحلال الديمقراطية وتفضيل القطاع الاجتماعي على الأجندات الإيديولوجية المنافسة"، (صفحة 286). بالإضافة

لذلك فهم يُبقون مجتمعاً متسامحاً بشكل كبير وداعماً للمساواة بالحقوق للنساء والأقليات. كما وأنهم يُضمرّون قليلاً من العداءة تجاه الهند على الرغم من التراث المتواصل من الصراع الدامي (صفحة 286).

يُنهي مالك مقالته بطرح عدد من الاقتراحات يطمح أن تُحسن من فعالية ردود الفعل وتقبلها من قبل العامة لما لردود الفعل تلك من أهمية بالنسبة للمنظمات غير الحكومية في باكستان.

الخاتمة

يناقش المؤلفون في جميع المقالات وبطرق متعددة بنية المجتمع المدني ولأي مدى تظهر علاماته المميزة في السياقات الإسلامية. لقد دُكر مراراً وتكراراً اتساع استخدام هذا المفهوم كما هو الحال في بيانات جغرافية وأكاديمية مختلفة. يشير أركون إلى أنه يجب على المرء أن يدرك هذه الاختلافات بينما يبحث في الوقت نفسه عن قواسم مشتركة للمعاني. يذكرنا ساجو بأنه في النهاية فإن الحديث عن المجتمع المدني العالمي لن يكون ذو معنى إلا إذا شارك فيه المواطنون العاديون من الطبقات الأقل امتيازاً والمهمشة سياسياً. أما بالنسبة للمواطن الفرد فإنه مثل المجتمع المدني نفسه يحتاج لأن يضرب جذوره عميقاً وبشجاعة في سياق الحياة اليومية بما تشمله من إيقاعات ورنين وعالم الحياة للأرض الصلبة (صفحة 26).

اقتراحات لقراءات أخرى

تشكل هذه الاقتراحات عينة صغيرة ومنتقاة من المراجع. يمكن إيجاد مراجع أكثر بالطبع في فهرس الكتاب.

الإسلام والديمقراطية. جون ل. إيسبوسيتو و جون و. فول. نيويورك وأوكسفورد، 1996.

المجتمع المدني: تحدي النماذج الغربية. تحرير: كريس هان وإليزابيث دن. لندن ونيويورك، 1996.

الخطر الإسلامي: وسائل الإعلام والعنف العالمي. كريم هـ. كريم. مونتريال، 2000.

الإسلام والجنس: السجال الديني في إيران المعاصرة. زيبا مير حسيني. برنستون، نيوجرسي، 1999.

فكرة المجتمع المدني. آدم ب. سلجمان. نيويورك، 1992.

تأملات عن المجتمع المدني: مقتطفات مختارة من كلمة لسمو الآغا خان في اللقاء السنوي للبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتطوير. طشقند، أوزبكستان، 5 أيار 2003.

ماذا أقصد عندما أتكلم عن مؤسسات المجتمع المدني؟ إن المجتمع المدني هو الأكثر تنوعاً والأقلها فهماً من بين القطاعات الثلاثة: الحكومي والتجاري الخاص والمجتمع المدني، لست متأكداً من أن أولئك الذين يعملون في القطاع يعرفونه بالطريقة نفسها. ليست غابتي الدخول في نقاش أكاديمي بل أن أتأكد أنني مفهوم. أفضل أن أفكر بالمجتمع المدني بالمعنى الأشمل بما يتضمنه من جميع أنواع المنظمات والمبادرات. المجتمع المدني يحتوي أكثر بكثير مما تتضمنه على سبيل المثال عبارة المنظمات الغير حكومية. سأشمل في هذا على سبيل المثال المنظمات المهنية والتي تهدف إلى دعم أفضل الممارسات أو التي تخدم وتساهم في قطاع العمل الفعال والنشط مثل غرف التجارة وجمعيات المحاسبين والمصرفيين والأطباء والمحامين وما شابه ذلك.

بشكل عام إن منظمات المجتمع المدني غير ربحية أو على الأقل لا تهدف ضمناً إلى الربح. مع ذلك يمكن أن تجمع المال من الرسوم والخدمات التي توفرها. إن هذا مصدر للكثير من الבלبلة في عدة أجزاء من العالم لأنه كثيراً ما يتم الخلط بين ما هو غير ربحي وبين الخدمات الخيرية أو إعالة المحتاج. إن هذا الخلط مفهوم لأن للجمعية الخيرية تاريخ طويل في جميع التقاليد الدينية وتقدم مساعدة حقيقية لأولئك الغير قادرين على مساعدة أنفسهم. ينبغي على بعض مؤسسات المجتمع المدني أن تشارك دائماً في العمل الخيري. لكن يوجد نوع جديد من مؤسسات المجتمع المدني تقوم بتقديم خدمات مع أخذ رسوم لتغطي بعض أو كل تكاليف العمل ومن ضمنها الرواتب ولكن بدون أن تنتج ربحاً للمالكين أو المستثمرين. ربما تبقى عبارة غير تجارية لشرح غرض ومبادئ عمل مؤسسات المجتمع المدني في عدة أجزاء من العالم بوضوح أكثر من مصطلح الغير ربحية.

تواجه مؤسسات المجتمع المدني مشكلة جوهرية في تحديد مصادر التمويل لتحافظ على نشاطها وخدماتها وتتمكن من التطور لأن معظمها غير تجاري ومهما يكن العائد الذي تجنيه فإنه يساهم بشكل مباشر في تحسين نوعية الحياة للمستفيدين منها.

في صميم هذه القضية يبرز السؤال التالي: "هل يمكن تمويل المجتمع المدني؟ وإذا كان الأمر كذلك فما هي المعايير التي يجب أن تطبق؟ إن التاريخ الطويل لوكالات منظمة الآغا خان للتنمية قد أظهرت أنه في حين يوجد الكثير من المؤسسات والبرامج المالية الممكنة لدعم الإستثمارات الإقتصادية فإن مؤسسات المجتمع المدني الغير تجارية تواجه التهديد الدائم في كونها بانتظام غير ممولة بشكل كاف .

هناك مهن هامة جداً للنمو الدائم وللديمقراطية ضمن المجتمع المدني في كثير من دول العالم النامي لكنها وبطريقة منهجية غير مزودة بالموارد الكافية من حيث الأجر وفرص التدريب المتقدم. المهن الثلاث التي أود أن أنوه إليها اليوم هي مهن المعلمين والمرضيين والصحفيين. ببساطة ينبغي تصحيح الوضع الإقتصادي لهذه المهن إذا أردنا تجنب تراجع التعليم المستمر وتراجع العناية الصحية المستمر ووسائل الإعلام الوطنية والتي ستغدو عاجزة أو معرضة لكل أنواع الضغوط الغير مرغوبة بما فيها الفساد. بالإضافة لذلك فإن التكاليف الإضافية الناجمة عن تحسين أجر مثل هذه المهن سيؤدي ببساطة لزيادة كلفة المنتج جاعلاً منه بعيد المنال عن أولئك الذين يحتاجونه أكثر وهم الفقراء.

على الحكومات والوكالات المانحة وغيرها أن تعمل أكثر لخلق بيئة تمكن مؤسسات المجتمع المدني من النمو والتطور. إن القضية الأساسية هي كيفية تطوير الفهم المتبادل وخلق ظروف من الثقة والقدرة على التنبؤ المتبادل الذي سيمكن الناس والمؤسسات من أن تدرك كامل إمكاناتها.

إن التعددية والإعتراف بالناس من مختلف الخلفيات والإهتمامات والمؤسسات من مختلف الأنماط والمشاريع والأنواع والأشكال المختلفة للتعبير الخلاق جميعها أمور قيّمة تستحق الإعتراف والدعم من قبل الحكومة

والمجتمع ككل. لا يمكن للمجتمع المدني أن يعمل بدون دعم التعددية. إن التعددية جوهرية من أجل السلام أيضاً، وللأسف فإن هذه العبارة موثقة بالنزاعات المسلحة في سياق الاختلافات الثقافية والعرقية والدينية تقريباً في كل القارات في هذا العصر. إن لهذا أهمية خاصة هنا في آسيا الوسطى نتيجة لبنية السكان في معظم الدول.

إذا رغب المجتمع المالي الدولي أن ينظر بعمق إلى المشاكل التي يجب أن تُعالج لمساعدة مؤسسات المجتمع المدني الغير تجارية فإن ذلك يتطلب وضع بعض الأهداف الإستراتيجية. الهدف الأول الذي أود اقتراحه عليكم هو أن نضمن نمو المجتمع المدني بأسلوب يعزز التقدير العام للتنوع بين معظم الناس ضمن حدود مشتركة كمكسب وليس كعائق. لقد أظهرت الأحداث في السنين الأخيرة في أوروبا الشرقية وفي منطقة البحيرات الكبيرة في أفريقيا وفي العديد من بلدان آسيا ومن ضمنها أفغانستان وطاجكستان بأن هناك حاجة جوهرية لتلك المجتمعات لأن تتطور بطريقة تشعر فيها كل مجموعة بأنها محترمة وموضع التقدير وأنه يتم تشجيعها لتشارك في التنمية الوطنية.

لا أعتقد أن معظم الناس قد ولدوا تحت فهم أو في بيئة حيث ينظر للتعددية بأنها شيء ثمين نافع ولكن من ناحية أخرى أنا واثق بأن لمؤسسات المجتمع المدني دور رئيسي في خلق قيمة للتعددية والشمولية. لكن أسأل مرة أخرى من سيمول الأدوات التي ستجد التعددية من خلالها الطريق إلى المجتمع المدني كحاجة جوهرية للحياة المدنية في المستقبل؟

يمكن الحصول على النص الكامل للكلمة على العنوان التالي:

www.akdn.org/speeches/14_tashkent.htm